

«الأولى للوساطة»: استثمار انحصار مستويات السيولة الموجهة إلى السوق

قالت شركة الأولى للوساطة المالية في تقريرها الأسبوعي، إن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية أعطت للأسبوع الثالث على التوالي مؤشرات عدة على ضعف شهية المستثمرين، وتراجع القوة الشرائية، خصوصاً في ما يتعلق بكتلة الأسهم القيادية، وهو ما أذكي حالة استمرار انحصار مستويات السيولة الموجهة إلى السوق، إلى معدلات يمكن وصفها بالهزلية اذا ما قورنت بسوق بحجم بورصة الكويت.

وبيّنت «الأولى للوساطة» ان عمليات التماين والتذبذب التي ميزت سوق الكويت منذ بداية شهر مايو أعادت تكرار النظرة إلى غياب المحفزات الرئيسية لاستعادة الحركة النشطة وتعزير آفاق الدعم المتكئة مستقبلاً، ما أدى إلى رسم درجة معينة من عدم الارتياح لدى المستثمرين بشأن جدوى تعميق قراراتهم الشرائية إلى معدلات أعلى، وشمل ذلك قطاع البنوك الذي تعرضت غالبية وحداته إلى تباين وتذبذب واضحين في تداولاتهم معظم جلسات الاسبوع الفائت.

وأفادت «الأولى للوساطة» ان السوق عانى خلال الاسبوع الماضي من انخفاض حاد في مستويات السيولة الموجهة إليه، وذلك نظراً لعزوف الكبار من صناديق السوق عن التداول عبر الصناديق والحفاظ الاستثمارية، خصوصاً مع الصخب السياسي الذي زاد من انحصار المؤشرات.

مبينة ان المخاوف من استمرار الاشتباك السياسي بين مجلس الامة والحكومة، والحديث المتزايد عن تظاهرات منقطعة، زاد من المخاوف لدى المستثمرين.

واضافت ان استمرار سخونة الساحة السياسية، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على السوق اقربها غض الطرف عن معطى التدخل الحكومي لاصلاح السوق ولو من باب الدفع السريع بتحسين معطيات الدورة الاقتصادية، وابعدها خطة التنغمة من حيث تاخير جدولها الزمني، شجع اكثر على كثيف عمليات البيع، التي لم تخل من عمليات بيع عشوائية.

وذكر التقرير ان عدم التقاطع على تفسير واضح للعديد من بنود اللائحة التنفيذية في وقت تظل فيه البنية البشرية غير مكتملة لهيئة اسواق المال دفع المستثمرين وتحديدًا الصناديق إلى تقليص تعاملاتها في البورصة مخافة أن يكونوا عرضة للمساءلة القانونية لمجرد عدم فهمهم اللائحة كما ينبغي، كما ساهم تعميم بنك الكويت المركزي الاخير بخصوص دعوة الشركات الاستثمارية لفض الرقابة عبر تحديد انشئمتها وتحديد اختياراتها من حيث التبعية لهيئة أو «الركزي» في زيادة ضعف الاقبال لدى المستثمرين اقله في الوقت الراهن.

واشارت الشركة إلى ان سوق الكويت للأوراق المالية واصل الاسبوع الماضي تراجعاته القوية، مدفوعاً بموجة البيع التي تركزت في أسهم الشركات الرخيصة بشكل خاص مع استمرار الضعف الواضح في السيولة المالية الموجهة للبورصة الأمر الذي زاد من الضغوط السلبية على السوق، حيث كان من الواضح ان النفس التشاؤمي هو من يتحكم في قرارات المستثمرين إلى حد كبير.

وأضاف التقرير ان الحركة المركزة من قبل المستثمرين على مخلاف القطاعات التشغيلية، بمن فيها البنوك انسحبت بالدرج خلال تداولات الشهر الجاري، إلى حد الضعف لبعضها، رغم استمرار تدخلات المحفظة الوطنية التي مارزت موجة بقرارات استثمارية.

ولفتت الشركة إلى ان الإعجازات الرئيسية وراء انحصار مستويات السيولة المتداولة مرحلة الترتيب للنتائج الفصلية نصف السنوية للشركات، حيث جرى التقليد لدى عموم المستثمرين في هذا التوقيت، التحرك ببيع على خلف المزاج الاستثمارية، ومع تنامي التوقعات بتأخر انطلاق قطار اعلان غالبية الوحدات المدرجة لبياناتها المالية نصف السنوية، وفعلت العديد من المستثمرين الاحتفاظ بالسيولة في جيوب عميقة مؤقتاً حتى تظهر بعض الاشارات المشبحة، خصوصاً مع وجود مخاوف من ان تكون الارقام المالية نصف السنوية دون الطموح تكراراً لسيناريو الربع الاول.

ونوهت «الأولى للوساطة» ان الغياب الواضح لصناع السوق، خاصة المحفظة الوطنية، ساهم في تعميق المخاوف لدى المستثمرين، حيث التزموا بالحدز والتروي حتى تنجلي الصورة امامهم اكثر. خصوصاً في ظل الأحداث الإقليمية التي لا تقل سخونة عن الداخل مع اختلاف الاعتبارات.

وقالت الشركة ان غالبية المجاميع الاستثمارية التي فضلت الدخول في نادي المرافين لجريبات الأمور، محجمة بذلك عن توسيع عملياتها الشرائية، بدلا من التحرك على أسهمها كصناع سوق لها، وهو ما قلل من عوامل الدعم الفني لاسهم هذه المجاميع وشركاتها التابعة، صاحبه في المقابل عمليات بيع بهدف لاجتناب أو لوقف تزيف الكسائر المتواصل لبعض الاسهم، خاصة أسهم الشركات التي حظيت بدعم من المجاميع التابعة لها.

«بيان للاستثمار»: غياب المحفزات الإيجابية

لاحظ تقرير شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية واصل تراجعها، مسجلاً خسارة مؤثرة لمؤشره الرئيسي، نتيجة استمرار غياب المحفزات الإيجابية في السوق، والتي عبرت عن نفسها في معدلات السيولة المنخفضة التي يشهدها خلال الفترة الماضية، وفي ظل فقدانها المحفزات الذاتية واستمرار حضور العوامل السلبية، وأهمها، الإهمال المتواصل وعدم المبالاة الحكومية للأوضاع الاقتصادية المحلية، واستمرار حالة التنازيم السياسي التي تشهدها الكويت في الوقت الراهن، نتيجة الخلاف المستمر منذ فترة بين السلطنتين التشريعية والتنفيذية، وعدم معالجة اسبابه، وقد توابك تراجع السوق الكويتي مع انخفاض مماثل في معظم اسواق الأسهم الرئيسية في العالم، وكذا غالبية اسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال التقرير انه منذ اتساقا مع ما كترناه في تقريرنا السابق حول المخاطر التي تنتج عن الإبعاء التي تتحملها ميزانية الدولة لتلبية الزيادة المطردة في الرواتب والأجور الحكومية، فقد أكد اتحاد مصارف الكويت في دراسة لتقييم الميزانية العامة والوضع المالي الكويتي، التوايح والأثار السلبية المترتبة على سياسة الدولة، في الأكرم الحكومي المتزايد في رفع المرتبات وإقرارات الكوادر في مختلف المجالات على نحو لا يتناسب مع مستويات الإنتاج، وإن اتخاذ الدولة هذه السياسة في ظل اعتمادها على مصدر وحيد ناضب للدخل، وهو النفط، سينتج عنه آثار كارثية على الاقتصاد الوطني في المستقبل القريب.

وأضاف التقرير انه على صعيد أداء السوق، فقد تراجع للأسبوع الرابع على التوالي في ظل موجة البيع العشوائية التي شملت الكثير من الأسهم، وخاصة القيادية منها، إضافة إلى عمليات المضاربة وجني الأرباح التي استهدفت عدداً من الأسهم، لاسمياً في قطاعي الاستثمار والعقار. وقد سجلت سيولة السوق تراجعاً ملحوظاً خلال بعض الجلسات اليومية، وسط ضعف عام في التعاملات، وهو الأمر الذي تسبب فيه عزوف بعض المتداولين عن التعامل، وأنهى السوق تداولات الأسبوع الماضي مسجلاً تراجعاً لمؤشره الرئيسي، حيث أغلق المؤشر السعري عند مستوى 6.374.1 نقطة، بانخفاض نسبتته 1.57 في المئة، في حين سجل المؤشر الوزني خسارة نسبتها 1.91 في المئة بعد ان أغلق عند مستوى 442.24 نقطة. وشهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع ملحوظ في نشاط التداول مقارنة مع الأسبوع ما قبل السابق، حيث نقص متوسط القيمة المتداولة بنسبة 23.57 في المئة في حين تراجع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 30.98 في المئة.

المناطق التجارية بشدة، حيث يعتبر تطوير مساحات المكاتب تجارية متعددة الاستعمالات أمراً شائعاً. وعلى الرغم من وجود أكبر مساحة للسوق في المملكة في الرياض، فإن العرض لا يفي بالطلب على جميع فئات الأعمال. وتهدف المدينة إلى توفير حلول عالمية المستوى في مجال مساحات المكاتب التجارية من خلال تطوير مركز الملك عبد الله المالي الذي يُتوقع أن يكون أكبر مركز مالي في الشرق الأوسط حيث يمتد على مساحة 1.6 مليون متر مربع ويوفر مساحة أرضية تقدر بـ 3.3 مليون متر مربع.

وتتوزع مساحة المكاتب في أماكن أخرى في المملكة على طول الطرق الرئيسية. كما وكانت عملية تطوير المكاتب في جميع أنحاء المملكة قد شهدت تسارعاً في العاصمين الماضيين مع نسبة كبيرة منها ذات جودة عالية. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من مباني المكاتب تعتبر ذات جودة بينما تتراوح معدلات الإيجال بين 75 و95 في المئة. ويتوقع أن تتوافر نحو 558 الف وحدة من وحدات المكاتب في المملكة بحلول نهاية العام المقبل، حيث إنه من المرجح أن تؤثر ذلك العرض على معدلات الإيجال والإيجار. ويتوقع أن تكون الرياض الأكثر تضرراً من العرض الإضافي وذلك لوجود أعلى معدلات للإيجارات في المملكة فيها. ومن المتوقع أن تحافظ معدلات الإيجال في جدة والدمام على قوتها نظراً للتقصير الإقرار قانون الرهن العقاري مدة 27 مارس من شهرين وشهدت تسارعاً في العاصمين الماضيين مع نسبة كبيرة منها ذات جودة عالية. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من مباني المكاتب تعتبر ذات جودة بينما تتراوح معدلات الإيجال بين 75 و95 في المئة. ويتوقع أن تتوافر نحو 558 الف وحدة من وحدات المكاتب في المملكة بحلول نهاية العام المقبل، حيث إنه من المرجح أن تؤثر ذلك العرض على معدلات الإيجال والإيجار. ويتوقع أن تكون الرياض الأكثر تضرراً من العرض الإضافي وذلك لوجود أعلى معدلات للإيجارات في المملكة فيها.

وتتوزع مساحة المكاتب في أماكن أخرى في المملكة على طول الطرق الرئيسية. كما وكانت عملية تطوير المكاتب في جميع أنحاء المملكة قد شهدت تسارعاً في العاصمين الماضيين مع نسبة كبيرة منها ذات جودة عالية. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من مباني المكاتب تعتبر ذات جودة بينما تتراوح معدلات الإيجال بين 75 و95 في المئة. ويتوقع أن تتوافر نحو 558 الف وحدة من وحدات المكاتب في المملكة بحلول نهاية العام المقبل، حيث إنه من المرجح أن تؤثر ذلك العرض على معدلات الإيجال والإيجار. ويتوقع أن تكون الرياض الأكثر تضرراً من العرض الإضافي وذلك لوجود أعلى معدلات للإيجارات في المملكة فيها.

وتتوزع مساحة المكاتب في أماكن أخرى في المملكة على طول الطرق الرئيسية. كما وكانت عملية تطوير المكاتب في جميع أنحاء المملكة قد شهدت تسارعاً في العاصمين الماضيين مع نسبة كبيرة منها ذات جودة عالية. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من مباني المكاتب تعتبر ذات جودة بينما تتراوح معدلات الإيجال بين 75 و95 في المئة. ويتوقع أن تتوافر نحو 558 الف وحدة من وحدات المكاتب في المملكة بحلول نهاية العام المقبل، حيث إنه من المرجح أن تؤثر ذلك العرض على معدلات الإيجال والإيجار. ويتوقع أن تكون الرياض الأكثر تضرراً من العرض الإضافي وذلك لوجود أعلى معدلات للإيجارات في المملكة فيها.

- العقار السكني يشكل 70 في المئة من إجمالي السوق والعجوة بين العرض والطلب تترزاد بالنمو السكاني توقعات بأن يزداد نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة إلى 7.5 في المئة خلال 2011

- نسبة التضخم لن تتجاوز 6 في المئة نظراً لزيادة الإنفاق

حزمة مشاريع من خمسة قوانين يتصل بالرهن العقاري، حيث يمكن إيجاز مشاريع القوانين على النحو التالي:

- قانون تسجيل الرهن العقاري، الذي ينص على استخدام الرهن العقاري في تمويل العقارات، بما في ذلك تسجيل رهن عقاري من هذا القبيل.
- قانون التنفيذ (التطبيق)، والذي يوسع من سلطة المحكمة في إصدار إنذارات قضايا أو أمر تحفظي، بما في ذلك سلطة تطبيق مثل هذه الأحكام القضائية.
- قانون التاجر التمويل، وهو القانون الذي ينظم تأسيس، وأنشطة، وإدارة شركات التاجر التمولي.
- قانون التمويل العقاري، الذي ينظم تأسيس، وأنشطة، وإدارة شركات التمويل العقاري.
- قانون الرهن العقاري، الذي ينظم تأسيس، وأنشطة، وإدارة شركات التمويل العقاري.
- قانون الرهن العقاري، الذي ينظم تأسيس، وأنشطة، وإدارة شركات التمويل العقاري.

وتتصل بالرهن العقاري وبشكل أساسي أطارا واضحا لتمويل شراء العقارات السكنية والتجارية الأمر الذي سينتج عنه زيادة الثقة والمصداقية في مجالات الأعمال التجارية عموما. وبالتالي، إيجاز فكة أكبر في هذا القطاع وتيسير توفير التمويل لهذا القطاع ومن بين الفوائد الأخرى التي توفرها هذه الحزمة:

- زيادة ثقة المطورين العقاريين والمستثمرين والمستثمرين الأجانب.
- زيادة السيولة في سوق تشغيب السيولة.
- الحد من الغرض، وبالتالي الحد من المزايدات وتوفير قدر أكبر من الاستقرار في المعاملات. تخفيض تكاليف المعاملات من خلال عمليات أكثر وضوحاً وأكثر كفاءة.
- تمكين السعودية من تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال العقارات.
- يذكر في هذا السياق ان خادم الحرمين الملك عبد الله تعهد

مؤشر «المشورة» يخسر 1.1 في المئة

تذكر شركة المشورة والراية للاستثمارات المالية الإسلامية ان مؤشرات السوق الكويتي سجلت خلال تعاملاتنا في الأسبوع الماضي تراجعاً واضحة، جاءت نتيجة بعد انزلاق المؤشر خلال أربع جلسات بخسائر واضحة، ووسط هذه التداولات السلبية تراجع مؤشرات المشورة للأسهم الإسلامية والأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكان مؤشر المشورة للأسهم وفق الشريعة أفضل حالا حيث خسر 1.1 في المئة تعادل 5 نقاط لبقل على مستوى 423.88 نقطة، بينما سجل مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة خسائر أكبر اقترنت من 2 في المئة وكانت تحديدًا 9 نقاط نسبتها 1.9 في المئة لتراجع مؤشرها إلى مستوى 479 نقطة تقريباً، وبشكل متساو تقريباً مع مؤشر السوق الوزني الذي فقد النسبة ذاتها وانقاصت مقلا على مستوى 442.24 نقطة. وأوضح التقرير ان تراجع السيولة كان على نسبيا حيث خسر مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة 39 في المئة من سيولته مقارنة مع أدائه في الاسبوع السابق، بينما تراجعت سيولة السوق العامة 30.5 في المئة، مقابل تراجع محدود في قيمة تداولات مؤشر المشورة الإسلامي وبنسبة 9 في المئة، بينما

تراجع نشاط المؤشر الإسلامي بنسبة 15.8 في المئة مقابل تراجع نشاط مؤشر السوق العام والمتوافق مع الشريعة بنسبة 23 و28.2 في المئة على التوالي مقارنة مع الأسبوع الأسبق.

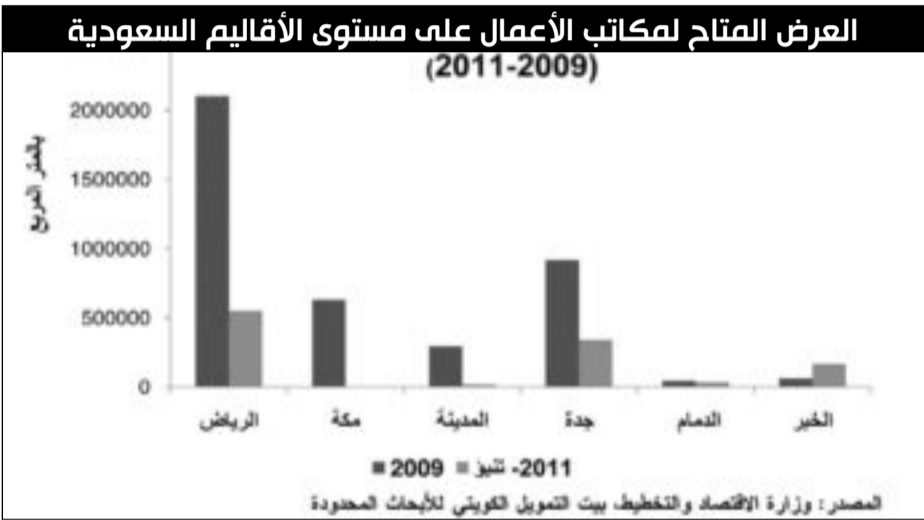
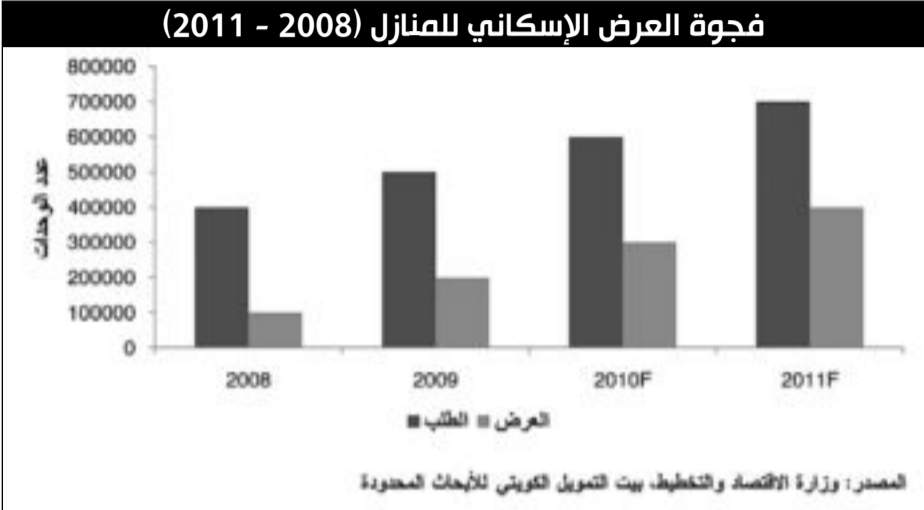
وأضاف التقرير ان عوامل دولية ومحلية عدة ساهمت في خفض شهية متعاملي السوق وتراجع مسترياتهم بشكل عام، ودخول نفسيتهيم في قلق وخوف، ومع ما تشهده الساحة المحلية السياسية من حالة تجاذب بين السلطنتين التنفيذية والتشريعية بعد تقديم استجوابات عدة، جاء دور مؤشرات الاسواق العالمية لتضعف أيضا وسط تراجعها معظم جلسات الاسبوع الماضي.

وشهد السوق إيقاف 5 شركات جديدة بعد امتناعها عن عقد جمعياتها العمومية وبعد ضفي 45 يوما على اعلان نتائجها المالية السنوية وهو ما يعاقب عليه بالإيقاف لتزويد عدد الأسهم الموقوفة وتبقينها عند مستويات 38 سهما بعد نجاح عدد منها بالإعلان عن نتائج الربع الأول وبالتالي خفضها إلى 33 الاسبوع الماضي. وإيقاف هذه الشركات يشير إلى ما تعانيه منه مؤسسات عد بالرفع من الإفصاح عن نتائجها، حيث ان عدم عقد اجتماع الجمعيات العمومية خلال الفترة الزمنية ينم عن مشاكل وقضى تعيبتها مثل تلك الادرارات.

تقرير «بيتك» للابحات

«بسبب الإنفاق الحكومي وتعديل التشريعات»

العقار السعودي إلى زيادة في الأسعار والطلب



كشفت تقرير أعدته شركة «بيتك» للأبحاث عن توقعات بزيادة في أسعار العقارات بالمملكة العربية السعودية خاصة العقار السكني والإداري خلال الفترة المقبلة في ظل زيادة الإنفاق الحكومي وتوجهات الدولة لمعالجة الفجوة بين العرض والطلب، بالإضافة إلى الإسراع في إقرار تشريعات ونظم وإجراءات أبرزها قانون الرهن العقاري، ما سيوفر قوة دافعة مباشرة لقطاع العقارات بعد أن اتخذت حكومة خادم الحرمين الشريفين حزمة إجراءات عكست اهتماما كبيرا بملف الإسكان، حيث أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز عن خطة لإنفاق 67 مليار دولار لبناء 500 ألف منزل وتحويل هيئة الإسكان إلى وزارة مبرمًا أن تصل إلى 4 مليارات دولار. كما تعهد بزيادة تمويل المشاريع بقيمة 15 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أهمية العقار السكني حيث يتصدر قطاع العقارات في المملكة ويمثل 70 في المئة من إجمالي النشاط العقاري، ففي الوقت الذي تواجه فيه السعودية نقصا كبيرا في عدد الوحدات السكنية الجاهزة للسكن بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان - يتوقع أن يصل عدد سكان السعودية إلى 29 مليون نسمة في 2015 - ما سيفاقم من الفجوة الحالية بين العرض والطلب والمرشحة للاستمرار على المدى المتوسط والطويل، خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار أن الأمر يحتاج 5 سنوات على الأقل لتسليم الوحدات المزمع بناؤها وفق تعهد المحلل السعودي بزيادة تمويل المساكن بقيمة 15 مليار دولار.

ويبين التقرير أن الموافقة المتوقعة على قانون الرهن العقاري الذي تم التخطيط له على مدى 10 سنوات ستدفع بالطلب على المساكن والأسعار إلى مستويات أعلى نظرا لزيادة الراغبين في تملك وحدات سكنية خاصة.

مليون نسمة في الوقت الراهن. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، يتوقع أن يصل تعداد السكان في السعودية إلى 29 مليون نسمة في العام 2015. وقد أدى الإرتفاع في تعداد السكان إلى خلق ضغوط هائلة على سوق العقار السكني في البلاد ما فتح المجال أمام أفق فرص نمو كبيرة في قطاعات أخرى من العقار.

ويعتقد التقرير أن سوق العقار السكني في البلاد ما فتح المجال أمام أفق فرص نمو كبيرة في قطاعات أخرى من العقار.

ويمرور الوقت، يتوقع أن تتمتع المملكة العربية السعودية بأحد أكثر أسواق العقارات السكنية في دول مجلس التعاون الخليجي مرونة، وقوة، وأمانة كما ستواصل أسعار العقارات السكنية التي زادت بمعدل 10 في المئة سنويا خلال الفترة ما بين 2002-2005، ارتفاعها على ما كان متوقعا من أن يظل نمو القطاع العقاري معتدلا بنسبة تصل إلى 5 في المئة خلال العام 2009 (نظرا ويقدّر الاعتدال في نمو القطاع العقاري بنسبة 5 في المئة خلال عام 2009، ومع ذلك، يعتقد أن الاعتدال كان عابرا مع توقع زيادة الأسعار بعد تطبيق قانون الرهن العقاري.

وكانت الأسعار قد شهدت نموا ملحوظا بلغ 100 في المئة في بعض سنويا خلال الفترة ما بين 2002-2005، ارتفاعها على ما كان متوقعا من أن يظل نمو القطاع العقاري معتدلا بنسبة تصل إلى 5 في المئة خلال العام 2009 (نظرا ويقدّر الاعتدال في نمو القطاع العقاري بنسبة 5 في المئة خلال عام 2009، ومع ذلك، يعتقد أن الاعتدال كان عابرا مع توقع زيادة الأسعار بعد تطبيق قانون الرهن العقاري.

وكانت الأسعار قد شهدت نموا ملحوظا بلغ 100 في المئة في بعض سنويا خلال الفترة ما بين 2002-2005، ارتفاعها على ما كان متوقعا من أن يظل نمو القطاع العقاري معتدلا بنسبة تصل إلى 5 في المئة خلال العام 2009 (نظرا ويقدّر الاعتدال في نمو القطاع العقاري بنسبة 5 في المئة خلال عام 2009، ومع ذلك، يعتقد أن الاعتدال كان عابرا مع توقع زيادة الأسعار بعد تطبيق قانون الرهن العقاري.

وكانت الأسعار قد شهدت نموا ملحوظا بلغ 100 في المئة في بعض سنويا خلال الفترة ما بين 2002-2005، ارتفاعها على ما كان متوقعا من أن يظل نمو القطاع العقاري معتدلا بنسبة تصل إلى 5 في المئة خلال العام 2009 (نظرا ويقدّر الاعتدال في نمو القطاع العقاري بنسبة 5 في المئة خلال عام 2009، ومع ذلك، يعتقد أن الاعتدال كان عابرا مع توقع زيادة الأسعار بعد تطبيق قانون الرهن العقاري.

وكانت الأسعار قد شهدت نموا ملحوظا بلغ 100 في المئة في بعض سنويا خلال الفترة ما بين 2002-2005، ارتفاعها على ما كان متوقعا من أن يظل نمو القطاع العقاري معتدلا بنسبة تصل إلى 5 في المئة خلال العام 2009 (نظرا ويقدّر الاعتدال في نمو القطاع العقاري بنسبة 5 في المئة خلال عام 2009، ومع ذلك، يعتقد أن الاعتدال كان عابرا مع توقع زيادة الأسعار بعد تطبيق قانون الرهن العقاري.

وكانت الأسعار قد شهدت نموا ملحوظا بلغ 100 في المئة في بعض سنويا خلال الفترة ما بين 2002-2005، ارتفاعها على ما كان متوقعا من أن يظل نمو القطاع العقاري معتدلا بنسبة تصل إلى 5 في المئة خلال العام 2009 (نظرا ويقدّر الاعتدال في نمو القطاع العقاري بنسبة 5 في المئة خلال عام 2009، ومع ذلك، يعتقد أن الاعتدال كان عابرا مع توقع زيادة الأسعار بعد تطبيق قانون الرهن العقاري.

العقارات السكنية

أفاد التقرير ان قطاع العقارات السكنية يتصدر القطاع العقاري في المملكة العربية السعودية عموماً حيث يصل إلى ما يزيد على 70 في المئة من إجمالي النشاط العقاري في المملكة. وتواجه المملكة نقصاً هائلاً في عدد الوحدات السكنية بسبب الفجوة الضخمة بين العرض والطلب، ويبدو أن الفجوة بين العرض والطلب ستستمر على المدى المتوسط والمدى الطويل حتى بعد الأخذ في الاعتبار توفير 100 الف وحدة سنويا حيث أعلن خادم الحرمين الملك عبد الله عن خطة لإنفاق 67 مليار دولار لبناء 500 ألف منزل

أداء صناديق جلوبل

للاسبوع المنتهي في 26 مايو 2011

صناديق الأسهم المحلية (بتاريخ تقييمها)	التغير النسبي (%)	الأداء العائد (%)	البيانات المالية (في تاريخ التقييم)
صندوق مؤشر جلوبل أكبر عشر شركات (نوفمبر 2000)	1.434	-1.68%	7.31%
صندوق مؤشر جلوبل (يناير 2003)	1.806	-2.11%	-6.62%
صندوق إدارة الأصول الإسلامي (مايو 2004)	1.172	-1.31%	-4.91%
صندوق جلوبل الثامن (أبريل 2004)	0.524	-2.04%	-7.85%
صناديق السوق التقليدية (بتاريخ تقييمها)	136.153	136.153	6.64%
صندوق مؤشر السوق التقني بالدولار الأمريكي (يناير 2002)	0.08	0.08	4.08%
صندوق مؤشر السوق التقني بالدولار الأمريكي (يناير 1999)	1.193	-56.19%	1.60%
صندوق جلوبل السندات (يناير 2004)	0.811	-48.79%	11.28%
صندوق مؤشر الإسلامي (ديسمبر 2004)	1.304	-0.62%	6.63%

